



تعزيز الدعم التقني والاقتصادي المقدم الى البلدان التي

تواجه قيودا اقتصادية خطيرة

مشروع منقح للقرار الوارد في القرار م ٨٥/ق ١٥

اقترحته مجموعة الصياغة

جمعية الصحة العالمية الثالثة والأربعون ،

اذ تحيط علما بتقرير المدير العام عن تعزيز الدعم التقني والاقتصادي المقدم الى البلدان التي تواجه قيودا اقتصادية خطيرة - تكثيف التعاون مع البلدان ،

وان تدرك آثار برامج التعديل الهيكلي في هذه البلدان على قطاعاتها الاجتماعية ، ولاسيما قطاع الصحة ،

وان تشير الى القرارين جصع ٤٢-٣ وجصع ٤٢-٤ ،

وادراكا منها لضرورة دعم الجهود التي تبذلها هذه البلدان لبلوغ أهداف الاستراتيجية العالمية لتوفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ، كما اعتمدها المنظمة ، ولتكيف هيكل نظمها الصحية ، من أجل بلوغ هذه الغاية ، بطريقة متسقة مع البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للبلد ،

وان تؤكد على أن تمويل القطاع الصحي يجب أن يعتبر استثمارا في الامكانات الانتاجية للبلدان في المستقبل ، وعلى وجوب استخدام الموارد الوطنية والدولية على النحو الأمثل ليكون لها أكبر أثر ممكن على صحة السكان ،

١- تحث الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك على :

(١) تقييم هيكلها الصحية - الحكومية منها وغير الحكومية - ووسيلة تمويلها ، وتحديد الخيارات الواقعية لتوزيع واستخدام الموارد المتاحة على الوجه الأعلى كفاءة والأكثر انصافا في اطار أولوياتها الانمائية الوطنية ،

(٢) تنمية قدراتها على تحليل الروابط بين مختلف القطاعات المتصلة بالصحة ، وتأثيرها على القطاع الصحي ، بحيث تتمكن من التوصية بالاستراتيجيات المناسبة لمواجهة التغيرات السريعة ،

(٣) تعزيز قدراتها على تحليل التعديلات الهيكلية في قطاع الصحة وتخطيطها وتنفيذها ، مع وضع مدى توافر الموارد الداخلية والخارجية في الاعتبار ، ومع مراعاة الأولويات الوطنية ،

(٤) تعزيز أنشطة التدريب المناسبة من أجل تطوير القدرات الوطنية المذكورة أعلاه ،

٢- تدعو المجتمع الدولي الى :

(١) تكثيف الدعم للبلدان والشعوب الأشد احتياجا ،

(٢) مساندة جهود البلدان ، بكافة الوسائل المتاحة ، لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار وللادامة لنظمها الصحية الوطنية القائمة على الرعاية الصحية الأولية في ضوء سياساتها الوطنية العامة للتكيف الاقتصادي ،

٣- تطلب الى المدير العام :

- (١) مساندة الدول الأعضاء في تعزيز نظمها الصحية وزيادة تطويرها ، وفي تحديد موارد ومناهج جديدة في هذا الصدد ،
- (٢) ضمان اضطلاع المنظمة بالدور القيادي ، ولاسيما داخل منظومة الأمم المتحدة ، في تنسيق الأنشطة التعاونية في المجال الصحي ، على النحو المحدد في دستور منظمة الصحة العالمية ، مع كافة البلدان ولاسيما مع البلدان والمجموعات السكانية الأشد احتياجا ،
- (٣) استحداث قدرة داخل المنظمة ، باستخدام الموارد المتاحة ، على رصد آثار الأوضاع الاقتصادية الخارجية والبرامج الوطنية للتعديل الهيكلي على القطاع الصحي على المستوى القطري ، بغية مساعدة هذه البلدان على التغلب على أي عواقب ضارة تنجم عن الأوضاع الاقتصادية الخارجية والتعديل ،
- (٤) ايجاد الطرق الكفيلة بتوعية المجتمع الدولي بإمكانية تحقيق اتفاق بشأن الأولويات الصحية والاقتصادية ، وذلك باتباع كل المناهج الممكنة ، بما فيها اشراك القادة على أعلى مستوى سياسي ،
- (٥) تعبئة الالتزام بهذه الغايات ، وحشد الدعم لها من المصادر الخارجة عن الميزانية ،
- (٦) تحديد طرق فعالة لتقديم تقارير على فترات مناسبة عن الحالة الصحية في العالم والتقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

= = =